

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،  
السيد الأمين العام،  
أصحاب السعادة،  
السيدات والسادة،

السلام عليكم،

لازالت الخطابات على هذا المنبر تحكي وتسرد المعاناة الإنسانية التي يتلقاها الشعوب من حصيلة متنوعة من المشاكل والتهديدات. ودعوني أبين لكم أن الممارسات الإنسانية غير العادلة هي العامل الأساسي في إفراز تلك المعاناة. فمتى استطعنا التأثير على الممارسات غير العادلة استطعنا تقليل المعاناة الإنسانية إلى أدنى درجاتها.

هذه الممارسات الإنسانية غير العادلة لها ثلاثة أوجه حاضرة في كثير من مناحي الحياة. فإما هي ممارسات غير عادلة بين بني البشر، وإما هي ممارسات غير عادلة نحو البيئة، أو أنها كوارث طبيعية تتفاقم معها المعاناة الإنسانية نتيجة لممارسات إنسانية قاصرة في كيفية التعامل مع تلك الكوارث.

أما الممارسات الإنسانية غير العادلة بين بني البشر، فهي تسبب شكلا مهما من المعاناة في كثير من البلدان، وخاصة النامية منها. وكثيرا ما يقع ذلك بين الحاكم والمحكوم، بتبني سياسات التسلط واحتكار المنافع وسوء الإدارة وتغييب العدالة وحرمان الآخرين من حقوقهم وحررياتهم، الأمر الذي ينعكس على تردي ظروف الحياة، فضلا عن استئراء الفساد، وجلب المصالح بالطرق غير المشروعة. إن مثل هذه الممارسات من شأنها أن تشكل نواة للثورة تنفلق وتتعاظم لتضع حدا للمعاناة الإنسانية والحرمان.

وهناك أيضا شكل آخر من الممارسات الإنسانية بين بني البشر تخلق المعاناة لهم، وهي تلك الممارسات الناتجة عن خلاف وسوء فهم بين مجتمع وآخر، قد تفضي إلى تردي العلاقات، بل وقيام الحروب، ويكون الإنسان في أي من المجتمعين هو صاحب المعاناة من ذلك النزاع. ولقد سعت دولة قطر في بقاع عديدة إلى القيام بواجبها الإنساني للمساهمة في وضع حد لمثل هذه المعاناة عبر تهدئة أجواء الخلاف واحتوائها ثم الحوار وتقديم الحلول الفاعلة. ونحن نأمل في خطوة توقيع وثيقة سلام دارفور بالسودان والتي تم التوقيع عليها بالدوحة، وكذلك ولادة دولة جنوب السودان، أن تعمل على استتباب السلم وجعله واقعا حيا من أجل رفع المعاناة ودفع مسيرة التنمية.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

إن المعاناة الإنسانية الناتجة عن ممارسات إنسانية غير عادلة في حق البيئة من شأنها أن تخل بالتوازن البيئي ودورة الحياة، وتعود بالضرر على الإنسان. وتكمن تلك الممارسات في استغلال الموارد بشكل مفرط واستنزافها على حساب الكائنات وأجيال الإنسان القادمة. وليس ببعيد عنا قضية التسابق النووي واستخدام الطاقة بشكل ضار للبيئة، وتراكم نفايات

الإنتاج والاستهلاك، فكان مما نتج عن ذلك ظاهرة الاحتباس الحراري وتغير المناخ واتساع رقعة التصحر وندرة المياه وأزمة الغذاء.

وإني لأدعو الدول إلى المضي قدما نحو استخدام الطاقة النظيفة، وتنويع بدائل الطاقة، واستخدام طرق الإنتاج والاستهلاك الأكثر صداقة للبيئة. وبدورنا نشيد بالخطوة التي اتخذتها ألمانيا للتخلص من استخدام الطاقة النووية بحلول عام 2022. كما وأنتهز الفرصة لأذكركم بنداءاتنا المتكررة عبر الحوار لإخلاء منطقة الشرق الأوسط وغيرها من مناطق العالم من كافة أشكال الاعتماد على الطاقة النووية أو التسليح النووي ذي القوة التدميرية والإشعاعية الهائلة على البشر والبيئة.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

لقد شهدت أماكن عديدة من عالمنا كوارث طبيعية. وتختلف حجم المعاناة الإنسانية من هذه الكوارث حسب التهيئ المسبق لها. وما يمكن ملاحظته هو أن هذه الكوارث تتسم بالتكرار. فلم يكن هناك بركان واحد ثار، وإنما عدة براكين. ولم يكن هناك زلزال واحد حدث، وإنما عدة زلازل. ولم يكن هناك فيضان واحد، بل عدة فيضانات.

وإني أقترح بمبادرة تقوم من خلالها الأمم المتحدة باستحداث آلية تدرس فيها تلك الكوارث الطبيعية المتكررة وتستلهم منها الدروس المستفادة لتقديم طرق حديثة في التخطيط السليم والتكيف العمراني المناسب من أجل المساعدة في الإعداد والتحسب لتلك الكوارث.

كما ولا بد من تضافر الجهود لتقديم كل أنواع المساعدة للدول المتضررة فور وقوع تلك الكوارث. ولم تتوان بلادي من تقديم الواجب نحو توفير المساعدة للشعوب المتضررة، وآخرها الشعب الياباني بعد تعرضه للموجات البحرية تسونامي في بداية العام الحالي.

السيدات والسادة،

إن الأزمة المالية العالمية (وهي من نتاج الممارسات الإنسانية غير العادلة) أفرزت آثارا سلبية لا زال العالم يعاني من تداعياتها. فلا زالت هناك دول لا تستطيع الخروج من براثن الديون المترامية وخدماتها. كما أن دولا أخرى ازدادت فقرا ومعاناة نتيجة لضيق إمدادات المساعدات المالية لها، فضلا عن انتهاجها التقشف الحاد وفرضها ضرائب ورسوم عالية لدعم مالية الدولة. ولا زالت الثقة بالنمو الاقتصادي العالمي هشة لدرجة أن قنوات التمويل لا زالت مترددة في تمويل فرص الاستثمار الآمن والتي تنمو يوما بعد يوم.

ولا بد أن أشير هنا إلى ممارسة إيجابية تتمثل في التنسيق الاقتصادي بين الدول لإنقاذ غيرها من الدول المتأزمة ماليا واقتصاديا. فقد أصبح التشابك بين اقتصاديات الدول بعيد الامتداد، بحيث إن تدارك حدوث أية أزمة اقتصادية في دولة ما يشكل بحد ذاته سندا حمانيا ممتدا نحو الاقتصاديات الموفرة للدعم. ولقد تمثل التنسيق والتعاون الاقتصادي في عدة صور، منها المساعدات المالية الميسرة والاستثمارات المباشرة وتأجيل استحقاق الديون وجدولتها على فترات أطول وبشروط أيسر. لذا فإن تكاتف الدول من أجل إنقاذ اقتصاديات

دول أخرى، كما فعلت أوروبا مع اليونان، من شأنه أن يعيد الثقة ليس إلى الاقتصاد الأوروبي فحسب بل والعالمى أيضا.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

إن الشعب الفلسطيني لا زال يعاني على أرضه وترابه من الممارسات الإسرائيلية التي سببت له الحرمان من العيش الكريم، حتى إن المصالحة الفلسطينية التي أسرت الجميع لم تسر إسرائيل. وإنى أتساءل، ما الفائدة التي تجني منها إسرائيل من استمرار معاناة الشعب الفلسطيني؟ أليس هاجس الأمن عند إسرائيل سببه إسرائيل نفسها وممارساتها؟ وإلى متى سيستمر معا هاجس أمن إسرائيلى بمعاناة فلسطينية؟!

وبالرغم من ذلك فإن صبر الفلسطينيين على تحمل المعاناة أصبح جزءا من تحقيق هدفهم المشروع في قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف. وإنما كمجتمع دولى علينا تحقيق كافة التزاماتنا التي أقرتها الأمم المتحدة نحو القضية الفلسطينية، لأننا لا يمكن أن ننادي برفع المعاناة الإنسانية في بقعة معينة وننسى بقعة أخرى استمرت معاناة شعبها أكثر من نصف قرن.

السيدات والسادة،

إن الثورات العربية لها شقان، شق يتمثل في نداء الشعب من أجل الإصلاح وتحقيق الحياة الكريمة، وهذا النداء قد تكون له نتائج القاسية، وتعتمد على مدى استجابة الراعى لنداءات الرعية في الإصلاح. ومن هنا، فنحن ضد استخدام القوة في وجه أى شعب أعزل له مثل هذه المطالب المشروعة التى يعبر عنها بالطرق السلمية. أما الشق الآخر فلا يقل خطورة وقلقا عن الشق الأول، ويتمثل في وحدة الكلمة والصف عند الشعب حتى لا تمزقه الفرقة والخلاف الداخلى والذي من شأنه أن يفشل مطالب الإصلاح ويخل بالوحدة والسيادة الوطنية.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

لقد حُجبت منطقة الشرق الأوسط طويلا عن كثير من الفعاليات العالمية المهمة نظرا لاتسام المنطقة بالتوتر. وهذه النظرة أصبحت تتلاشى شيئا بعد شيء. ونحن نعتز بالثقة التي أوليت إلينا كدولة بالشرق الأوسط لتنظيم كأس العالم لكرة القدم سنة 2022. وهذه الثقة العظيمة التي أعطيت لبلدي قطر لا نملك لها ثمنا لشرائها، بل سنبرهن بعون الله على أنها انطلاقة محورية ليس لقطر فحسب بل للمنطقة ككل.

وأخيرا وليس آخرا،

إننا في دولة قطر نسعى دائما إلى أن تكون لنا بصمة لتخفيف المعاناة الإنسانية قدر استطاعتنا في كل مكان وحين. ولكن ندعو أيضا إلى الحد من الممارسات الإنسانية غير العادلة. ذلك لأن حرمة الإنسان وحقه في العيش الكريم مسؤولية بشرية وأمنية. وهذا ما يربط الإنسان بالإنسان على هذه الأرض.

وشكرا كم.